الخطاب السياسي للأحزاب المغربية: الفاعل الانتخابي الصامت

حميد مسافي
كاتب ومستشار إعلامي مغربي

نتائج الاستحقاقات التشريعية الأخيرة التي عبّر منها المغرب عرفت قراءات متعددة حاولت أن تفسّر الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج، خاصة من حيث تقدم بعض الهيئات السياسية وتخلّف أخرى عن مواقعها السياسية المعتادة، ومن حيث علاقة الخارطة التي أفرزتها هذه النتائج بالسلوك الجمعي للناخبين المتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية والأيديولوجية المختلفة. وقليلة هي الدراسات التي تناول فيها المحللون والدارسون نتائج الانتخابات في علاقتها بالخطاب والتواصل السياسي للأحزاب عبر مستوياته الخمسة: مخاطِب، رسالة، جمهور، قناة ثم التأثير الذي ينتهي إليه هذا الخطاب عبر عملية التواصل النسقية. فما هي علاقة الخطاب السياسي للأحزاب المغربية بنتائج الانتخابات؟ وإلى أي حدّ أسهم الخطاب الحزبي المرتبط بالانتخابات في التأثير على الناخبين واستمالتهم، أو خسارة أصواتهم؟

ومن أجل إقامة العلاقة بين التواصل السياسي وسلوك الناخب، كان لا بد أن نثبت للخطاب خاصيته التأثيرية، وذلك انطلاقا من عموميات التواصل وتحليل الخطاب، التي ترى التواصل السياسي كمجموعة تقنيات وإجراءات يمتلكها الفاعل السياسي من أجل إقناع وتسيير الرأي العام كما عرفه أستاذ العلوم السياسية جاك جيرستلي وهو تعريف يسمُ التواصل السياسي بشكل واضح بسمة التأثير، من خلال جعل الإقناع هدفه الأول.

ولهذا الاعتبار، كان الرهان الأول لصانعي المادة الدعائية الحزبية خلال الاستحقاقات الانتخابية المغربية الأخيرة هو الحصول على سلطة إقناع الجمهور، التي تعني بشكل أو بآخرَ استمالة أصواته وترجمة ذلك إلى مكسب انتخابي. وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نخلص إليه هو أن منطق التنافس استلزم أن يكون الصراع، في جزء كبير منه، صراع خطاب، وصراع تواصل، وصراع دعاية سياسية.

وبالنظر إلى طبيعة وسماتِ هذا الصراع حول السبق لإقناع الجمهور فإننا نجد أن أغلب الخطابات الحزبية المغربية المرتبطة بالانتخابات هي خطابات دعائية من حيث شكلها، فهي تخضع لمعايير الدعاية المرتبطة بالقدرة على إعداد الخطاب الجاذب أكثر، والمقنع أكثر كمّاً وكيفاً، وهو ما يجعلنا بكل تأكيد أمام صنفين من الأحزاب السياسية: أحزاب استطاعت أن تصنع خطابا دعائياً وسياسياً يقنع الجمهور ثم يستميله، وأحزاب لم تستطع ذلك، وهو التصنيف الذي إذا ما دققنا في علاقته بالنتائج سنجد أن الأحزاب التي صنعت خطابا سياسياً دعائياً قويا متوسّلة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي كقنوات تواصل، ومعتمدة على عدد من الأسس التواصلية الدعائية خلال الحملات واللقاءات هي الأحزاب التي استطاعت استمالة الناخبين، في حين أن الأحزاب التي لم تستطع صناعة خطاب دعائي قوي ومتماسك ولم تقدم خطابا سياسيا يستطيع أن يحضر بقوة في الفضاء العام ويمارس سلطته في الإقناع هي الأحزاب التي لم تحقق نتائج جيّدة في الاستحقاقات الانتخابية.

الرهان الأول لصانعي المادة الدعائية الحزبية خلال الاستحقاقات الانتخابية المغربية الأخيرة هو الحصول على سلطة إقناع الجمهور التي تعني بشكل أو بآخرَ استمالة أصواته وترجمة ذلك إلى مكسب انتخابي

ولتبيان هذا الأمر كان لا بد من عقد بعض المقارنات بين القدرات الدعائية للخطاب السياسي لبعض الأحزاب ونتائجها المتحصّل عليها في الانتخابات الثلاثية المغربية الأخيرة مثبتين بذلك علاقة الارتباط بين الخطاب السياسي -باعتباره جزءا من عملية التواصل السياسي ووسيلة من وسائل الدعاية وعاملا من عوامل التأثير- ونتائج الانتخابات التي نراها نتيجة للخطاب السياسي مفروقة بعوامل أخرى.

إن الدراسة البسيطة للمنجز التواصلي للأحزاب السياسية تفضي أولا إلى ملاحظة تباين كبير بين ما تنتجه هذه الأحزاب من حيث الجودة والكم والنوع. فمثلاً سنجد زخما كبيراً في توفر المادة الإعلامية الحاملة للخطاب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار عبر مختلف وسائل الإعلام، وبشكل يسهل معه التعرف على رؤية هذا الحزب السياسية وما يريد أن يقدم وكيف يريد أن نراه كجمهور وكناخبين، في حين نسجل ضعفا في كل ما ذكرناه للأحزاب الأخرى بمستويات متفاوتة. هذه القوة الكمية توازيها أيضا قوة من حيث جودة هذا المنجز المتسم بالبساطة من حيث اللغة والدقة من حيث الرسائل الممررة وبلاغتها ووجازة المُدد المستثمرة لتبليغها معززة في مرات كثيرة بالأرقام، حتى تمارس الأرقام بدورها سلطتها التواصلية في الإقناع.

هذه العوامل ساهمت في صناعة خطاب دعائي قوي، صلب ومتماسك أثّر بشكل كبير على الفئة المستهدفة من خلال تقنيات التواصل الفئوي التي بدت بشكل واضح في المقاطع والمواد البصرية التي اشتغل عليها هذا الحزب والتي تتجاوز عمومية الفئة المستهدفة وتوجه رسائل حسب النوع أو حسب الفئات العمرية والمهنية بشكل مركز يسهل معه خلق قنوات تواصلية فئوية تعطي للمتلقي إحساسا بالأهمية يساعد في إقناعه واستمالته.

بالإضافة إلى العمل التواصلي المعتبر الذي تم القيام به خلال التجمهرات الحزبية واللقاءات مع الجمهور، التي استخدمت فيها تقنيات تواصلية وخطابية مدروسة، نذكر منها على سبيل المثال الحرص الدائم على ظهور المخاطِب خلال التجمعات بمظهر الرجل العادي الذي يمشي في الشارع وينتمي للجمهور ويملك علاقة قوية معه، وهي ممهدات تواصلية تؤثث الفضاء وتسهل عملية تمرير الخطاب الدعائي بشكل أكثر سلاسة وبساطة وهو الرهان الأول والضخم لعملية الدعاية: صنع قناة تواصل بشكل سلس يسهل بواسطتها تمرير الرسائل في أفق التأثير.

إن النموذج الذي قاده حزب التجمع الوطني للأحرار والذي وفق فيه إلى حد كبير على الرغم من المبالغة في بعض الأحيان في استنساخ بعض التجارب وممارسة بعض الإسقاطات لتجارب غربية على الجمهور المغربي إلا أنها تبقى ناجحة بشكل كبير باعتبار المعايير التواصلية العلمية وبالنظر إلى تاريخ الممارسة السياسية المغربية، التي شكل فيها المنجز الدعائي للحزب المذكور خلال آخر استحقاقات انتخابية قفزة فارقة في تاريخ الانتخابات المغربية، وهو ما قاد هذا الحزب إلى تحقيق أقوى حصيلة سياسية في تاريخه: الحصول على المرتبة الأولى وقيادة الأغلبية الحكومية.

هذا المثال النموذجي الذي يمثله حزب التجمع الوطني للأحرار دفع أحزابا كثيرة للاقتداء به، على الأقل في جودة الخطاب وجودة الصورة وقوة التواصل البصري باعتباره شكلا من أشكال الخطاب ووسيلة من وسائل الدعاية، ومن حيث سمو اللغة المستعملة في تمرير الرسائل وقوة وبلاغة الشعارات، كأحزاب التقدم والاشتراكية وحزب الأصالة والمعاصرة التي قدمت محتويات تواصلية مهمة من حيث الكم والكيف، ساهمت بالنسبة إلى الأصالة والمعاصرة في الحفاظ على رصيدها السياسي وأسهمت إلى جانب أسباب أخرى في الرفع من حصيلة التقدم والاشتراكية الذي طور بشكل كبير من قوته التواصلية إذا ما قارنّا حملته لآخر استحقاقات مع حملته الانتخابية لاستحقاقات 2016.

وكما استفادت بعض الأحزاب من خطابها السياسي وتوسّلت به لأجل استمالة الجمهور وإقناعه فقد ساهم خطاب بعض الأحزاب الأخرى في فقدان عدد كبير من الناخبين وهو ما يمكن ترجمته تواصليا بعدم القدرة على الإقناع وعدم التوفر على الخطاب الذي يلعب دوره كما ينبغي، فقد أدى الغياب الكبير لتواجد حزب العدالة والتنمية في الفضاء الإعلامي وفقدانه لطبيعة خطابه ذي الصبغة الاجتماعية المسنود بدعم جماهيري كبير، إلى فقدان الحزب لعدد كبير من الأصوات، هذا الفقدان كان مردّه الأول إلى التحول الكبير الذي عرفه خطاب حزب العدالة والتنمية من حيث لغته ومعجمه وانتقاله من خطاب شعبي ذي مرجعية دينية موسومة بكثير من الزهد الذي يقوي التفاف الجماهير ويسهل عملية الإقناع، إلى خطاب أكثر مادية وأكثر جفافا ساهم في فقدان الحزب لقناته التواصلية القوية، زد على ذلك ضعف التواصل البصري الذي كان يشكل نقطة قوة كبيرة لهذا التنظيم وضامنا كبيرا لاستمرار عملية التأثير على الجمهور. وقد كان لهذا الاهتزاز في خطاب حزب العدالة والتنمية وتراجع مقدرته التواصلية أثره الكبير في النتائج الأخيرة التي حصل عليها الحزب.

إن عقد هذه المقارنات بين المنجز التواصلي للأحزاب السياسية وخطابها خلال وقبل الحملات الانتخابية وعلاقته بنتائج الانتخابات ليجيب بشكل واضح على السؤالين اللذين طرحناهما بشكل يفرض ضرورة الانتباه أكثر لهذا الفاعل السياسي الصامت المسمىَ خطابا وضرورة العمل الحزبي الداخلي لتعزيز آليات التواصل وتطويرها وتقويتها لضمان علاقة تواصلية جيّدة مع الناخب والجمهور. كما أن هذه المقارنات تعزز كل النظريات العلمية التي تضع الخطاب واللغة والتواصل على رأس أولويات الأدوات التي ينبغي أن يتسلّح بها رجل السياسة اعتبارا للطبيعة السلطوية للغة والخطاب كما جاء بذلك ميشيل فوكو.

ليبيا القادرة على إسعاد شعبها

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

مؤتمر استقرار ليبيا الذي سينعقد في الحادي والعشرين من أكتوبر القادم من الداخل الليبي وبتنظيم وإشراف ليبيين وبحضور دولي واسع، سيكون دون شك مناسبة مهمة للإعلان عن دخول البلاد مرحلة مهمة في تاريخها، حيث تأتي بعده بشهرين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي في حال نجاح تنظيمها سيكون الجميع أمام رهان الاعتراف بنتائجها والقبول بها، وهو الشرط الذي يُراد للجميع التوقيع عليه والالتزام به.

أغلب الفاعلين في الداخل والخارج يخشون تكرار أزمة 2014 عندما انقلب الإسلاميون على نتائج الانتخابات التشريعية ودفعوا من وراء الستار إلى اندلاع حرب أهلية قادتها منظومة فجر ليبيا الميلشياوية لاحتلال العاصمة والسيطرة على مؤسسات الدولة والتوسع عبر المدن والقرى وصولا إلى سرت سعيا إلى بسط النفوذ على الهلال النفطي، وهو ما أدى لاحقا إلى الدخول في حوار سياسي نتج عنه اتفاق الصخيرات الذي كان هدفه الأساس إعادة تدوير الإخوان من خلال مجلس الدولة الذي لا يزال إلى اليوم يعرقل بنود الحل.

يستطيع الليبيون حلّ مشاكلهم ولو بالاعتماد فقط على الأعراف الاجتماعية، وأثبتت التجارب أنهم قادرون على تجاوز أصعب الأزمات بجلسة ودية في "مربوعة"، لكن شريطة ألا يكونوا تحت ضغط التدخل الخارجي، لاسيما من قبل الأطراف التي تعمل على توجيه الأحداث وفق مؤشرات مصالحها الخاصة.

فمنذ العام 2011 والبلاد تحت وطأة تدخلات أجنبية سافرة بدأت بالتحالف لإطاحة النظام الجماهيري، ثم اختلفت حول تقاسم الغنيمة، وكان واضحا أن إسقاط النظام تطلّب إسقاط الدولة التي كان يكسوها بكسائه العقائدي، وهو ما دفع بالقوى الدولية إلى تقديم تيارات راديكالية إلى السلطة لاجتثاث العقيدة السابقة بأدوات داخلية وبغطاء خارجي. ورغم ضعف حضور الإسلاميين في مجتمع محافظ بطبعه، سعت قوى خارجية إلى تكريسهم كقوة أساسية في التوازنات السياسية بالبلاد.

كان المجتمع الدولي وراء تقسيم المجتمع المحلي بين ثوار وأزلام، وبين أنصار للديمقراطية ومدافعين عن الدكتاتورية، وبين مدن منتصرة بقوة السلاح وأخرى منهزمة، وبين وحدويين وفيدراليين، وشرق وغرب، وجيش وميليشيات، وإسلاميين وعلمانيين، وبين ثورة وثورة مضادة.

ولكن تتابع الأحداث أثبت أن لا أفق لتلك التقسيمات المسقطة، وأن الليبيين يستطيعون عندما تتوفر لهم الفرصة حل مشاكلهم بأنفسهم، فليبيا لم تكن في يوم من الأيام دولة واحدة قبل 70 عاما، واسمها المتداول حاليا يعود إلى ما قبل الآلاف من السنين عندما كان يطلق على سكان المنطقة ما بين حدود مصر الغربية والمحيط الأطلسي اسم قبائل الليبو، وهم الأمازيغ، وما عرف لاحقا لدى المؤرخين بالليبيين أو اللوبيين، ولم يعد للظهور إلا في الثلاثينات من القرن الماضي من قبل الإيطاليين بعد توحيد مستعمراتهم في طرابلس وبرقة وفزان. وبعد الحرب العالمية الثانية كان للأمم المتحدة الدور الأساس في تأسيس الدولة من الأقاليم التي كانت خاضعة آنذاك لسيطرة الحلفاء (بريطانيا في برقة وفرنسا في فزان مع بقاء طرابلس تحت سلطة إيطاليا).

شكل توحيد الغزاة الإيطاليين لبرقة وفزان وطرابلس تحت سلطتهم الاستعمارية واعترافهم باستقلالها وفق اتفاقية السلام مع الحلفاء في العام 1947 منطلقا لليبيا الحالية، ولكن ذلك تطلب تضحيات من الآباء المؤسسين عندما انخرط الجميع دون حسابات جهوية أو مناطقية أو قبلية في كتابة الدستور المؤسس للمملكة الليبية الموحدة.

وعندما قبل الطرابلسيون والفزانيون الخضوع لحكم الأمير القادم من برقة إدريس السنوسي، وألغت تعديلات 1963 الحكم الفيدرالي وأسست للدولة الواحدة الموحدة، وحتى عندما جاء الضابط الشاب معمر القذافي، وهو في السابعة والعشرين من عمره متحدّرا من قبيلة بدوية صغيرة، ليحكم البلاد بداية من العام 1969، لم يؤثر ذلك على وحدة البلاد، بل زاد من تدعيم أركانها تحت سلطة مركزية قوية.

عندما سقط النظام في العام 2011 لم يبدِ الليبيون أي رغبة في الانقسام أو التشتت، ولكن صراع النخب السياسية الجديدة وأمراء الحرب من صنيعة التدخل الخارجي على السلطة باعتبارها تؤدي إلى بسط النفوذ على الثروة ومفاتيح المصرف المركزي وعقود الاعتمادات، هو الذي كان وراء المواجهات الدامية وتمزيق أواصر المجتمع. وأدى انقلاب النخب القادمة من الخارج أو الخارجة من السجون أو الباحثة عن فرص الانقضاض على النخب السابقة، إلى اعتماد منطلق المغالبة والترويع والإقصاء والتهميش الممنهج لأغلب القبائل والمناطق والمدن، وواجه الليبيون تبعا لذلك معاناة عادت بهم إلى ما قبل بناء الدولة في العام 1951، وقبل بدء إنتاج النفط أوائل الستينات.

اليوم، هناك عودة للاهتمام بأحوال الليبيين، وهناك وعود وتعهدات من السياسيين بإعادة بناء الدولة وتحقيق المصالحة وتدشين مشاريع التنمية.

والسبب الحقيقي لذلك أن أي ليبي ومهما كان وضعه أو موقعه أو دوره، يستطيع من خلال رقمه الوطني أن يكون مؤثرا في نتائج الانتخابات التي يريد المجتمع الدولي أن تكون ساحة للصراع السياسي بدل أن تكون البلاد ككل ساحة للاحتراب الأهلي، وهذا في حد ذاته أمر مهمّ، ولاسيما إذا عرفنا أن البلاد الممتدة لمسافة ألفي كلم على ساحل المتوسط والمحادّة بريا لست دول، وذات المساحة الشاسعة التي تصل إلى مليون و760 ألف كلم مربع، والتي لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، تختزن في أرضها وبحرها وسمائها ثروات طائلة تبدأ من النفط والغاز والذهب واليورانيوم والحديد والسيلكون والفوسفات وغيرها والثروات الزراعية والحيوانية والسمكية وصولا إلى الطاقات البديلة، ما يجعلها قادرة على أن تكون واحدة من أغنى دول العالم، وعلى أن توفر الرفاه لشعبها، وتساعد على حل مشاكل دول الجوار، وعلى أن تكون سوقا مهمّا في الإقليم، وفضاء واسعا للاستثمار والتبادل التجاري بين أوروبا وأفريقيا وبين المشرق والمغرب العربيين، كما يمكنها أن تتحول إلى واحدة من أهم الدول استقطابا ليس فقط للخبراء واليد العاملة المدربة ولكن كذلك للسياح والمستثمرين.

إن مؤتمر استقرار ليبيا، المقرر انعقاده في الحادي والعشرين من أكتوبر، يستدعي أن يكون جامعا لكل الليبيين وأن يتخذ بعدا أمنيا وسياسيا وآخر اجتماعيا، وأن يكون أساسه إعادة بناء جسور الثقة بين مختلف الأطراف، وأن ينبني على فكرة أن تكون ليبيا واحدة بالجميع وللجميع، وأن يتأسس على مبدأ إعادة الأمل للشعب في وطن يجعل من التوافق بابا للوحدة ومن الاقتصاد قاطرة للسياسة، ومن التنمية عقيدة للدولة، ومن توفير الرفاه رؤية وهدفا لأي سلطة قادمة، على أن تتحول البلاد إلى ورشة عمل في كل المجالات سواء كان ذلك من خلال الاستثمار الوطني أو الأجنبي، ففي كل ناحية من ليبيا هناك ما يجلب الاهتمام ويمكن أن يكون منطلقا لصناعة الثروة.

على الليبيين أن يودعوا زمن الشعارات والانقسامات والصراعات وأن يتقابلوا على هدف توحيد الجهود من أجل ترسيخ قيمة العمل المشترك والتعامل إيجابيا مع المحيط الإقليمي والدولي، وأن يطووا صفحة الماضي الأليم نهائيا.

عندما يتحقق الرفاه الاجتماعي ستتحقق الديمقراطية الحقيقية، فالشعوب المستقرة والسعيدة والمطمئنة على حاضرها ومستقبلها هي التي تعرف كيف تشكّل خياراتها وتحصّن ديمقراطيتها وتحقق موقعها اللائق بها فوق الأرض وتحت الشمس.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk